

السلطة بين التصور الماكرو سوسيولوجي والميكرو سوسيولوجي

Power between macro-sociological and micro-sociological perspective

مروان لمدير

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة

lamdabar.m@ucd.ac.ma

Abstract

This paper seeks to emphasize one of the most important concepts in sociological analysis: the concept of power. We focus on two levels of analysis. (1) power from the macro-sociological perspective, (2) power from the micro-sociological perspective.

At the macro-sociological level, we introduce the Marxist, Functionalist and Weberist theories. At the micro-sociological level, we focus on two main theories: exchange and constructivist (interactionist) approaches. Through this analysis, we highlight the various implication, components and dimensions that many sociologists put forward for the concept of power.

Keywords : Power, macro-sociological perspective, micro-sociological perspective.

Résumé

Cet article essaie tant soit peu de décortiquer certaines des multiples facettes du concept de pouvoir. L'on privilégiera deux niveaux d'analyse que sont respectivement les macro et micro-sociologies. La théorie macrosociologique présentera les traditions marxienne, fonctionnaliste et wébérienne tandis que l'exposé microsociologique focalisera sur deux ensembles théoriques en l'occurrence la théorie de l'échange et celle constructiviste. Cette dernière mettra essentiellement le curseur sur trois variantes : l'interactionnisme symbolique, l'ethnométhodologie et la phénoménologie. Chemin faisant, nous insisterons sur les diverses significations, composantes et dimensions du concept pouvoir ; celles qui ont été théorisées au fil des âges par les différentes écoles concurrentes.

Mots clés : Pouvoir, perspective macrosociologique, perspective microsociologique.

ملخص

تحاول هاته الورقة عرض وتوصيف نظريات السلطة من وجهة نظر المدارس الأساس للسوسيولوجيا، سواء الاتجاه المنهجي الفردي أو الاتجاه الوضعاني. ويتم تناولها من خلال التركيز على مستويين تحليليين، ونعني السلطة وفق كل من المنظورين الماكروسوسيولوجي والميكروسوسيولوجي. على المستوى الماكروسوسيولوجي للسلطة، نقدم أهم التقاليد، بدءاً من التقليد الماركسي مروراً بالتقليد الوظيفي وصولاً إلى التقليد الفيبري، وعلى المستوى الميكروسوسيولوجي، نقدم فئتين أساسيتين، وهما: نظرية التبادل (نظرية التبعية) والنظرية البنائية (التفاعلية الرمزية) والإثنوميتودولوجيا والفينومينولوجيا). وأثناء هذا التقديم، يتم التشديد أساساً على مختلف الدلالات التي تم تقديمها من قبل مجموعة من علماء الاجتماع للمفهوم في مختلف التحليلات المتنافسة لظاهرة السلطة.

الكلمات المفتاح: السلطة؛ المنظور الماكروسوسيولوجي؛ المنظور الميكروسوسيولوجي.

مقدمة

تمثل السلطة ظاهرة اجتماعية بامتياز، وفي خضم تكون نظرية السلطة عبر مسلسل تاريخي طويل، فقد تم إعطاؤها معاني ودلالات مختلفة وأحياناً كثيرة متباينة. وقياساً على السياسة والاقتصاد والأنثروبولوجيا من جهة (أي العلوم الاجتماعية) والفلسفة من جهة أخرى، حاولت السوسيولوجيا (باعتبارها علماً اجتماعياً) تقديم تصورات خاصة لظاهرة السلطة.

وتبعاً لهذا، تحاول هاته الورقة البحثية تقديم بعض التصورات النقدية، وذلك عبر الوقوف على مختلف الدلالات والمعاني المقدمة للسلطة، والتي تأرجحت -ولازالت- بين التصورات الماكروسوسيولوجي والميكروسوسيولوجي (إضافة للميزوسوسيولوجي)، نظراً لأن الانتقال من النظرية والمفهوم إلى تحديد وتفكيك مكوناته وأبعاده الكيفية أو الكمية وصولاً

إلى أجرأته إلى فرضيات و/أو ومتغيرات ومؤشرات¹ هو عمل أساس في السوسيولوجيا؛ وبالأخص على المستوى الميتودولوجي المتعلق بما يسمى "بناء نموذج التحليل".²

1. مفهوم السلطة: في تنوع الدلالات

إذا كان علماء الاجتماع يعترفون بالمكانة المركزية التي تحتلها السلطة في اشتغال الأنساق الاجتماعية، فإن الأمر نفسه لا ينطبق على تعريف هذا المفهوم. وعند قراءة الأدبيات المتوافرة حول السلطة، وجميع المصطلحات القريبة منها؛ مثل التأثير والإقناع والمشاركة والقوة والضبط الاجتماعي والهيمنة، يتبين بأن هذا المفهوم، (السلطة) أدى إلى ظهور عدد لا يحصى من التعاريف والنقاشات التي لا نهاية لها، سواء تلك المتعلقة بما هو مفاهيمي، أو تلك المرتبطة بما هو ميتودولوجي.³

قُدمت مجموعة من التعريفات والتأويلات للسلطة، على سبيل المثال، تم تفسير السلطة على أنها نتاج للأثار المتوقعة، وأيضاً باعتبارها إمكانية فرض المقاصد المرغوب بها على الرغم من المقاومة⁴. كذلك، تم النظر إليها من خلال مدى تأثير أحد الفاعلين على سلوك الآخرين وفقاً للمقاصد المرجوة⁵، وقدرة الطبقات الاجتماعية على تحقيق أهدافها المحددة في المصالح.

¹ Raymond Boudon et Renaud, Fillieule, *Les Méthodes en Sociologie*, PUF, Paris, 2012, pp. 5-91.

² Luc Van Campenhoudt et Raymond Quivy, *Manuel de recherche en sciences sociales*, 4^ééditions, DUNOD, Paris, 2011, pp. 122-127.

³ Janine, Goetschy, Les théories du pouvoir, in *Sociologie Du Travail*, N°4, Octobre-décembre, 1981, 447-467.

⁴ Robert, Dahl, The concept of power, in *Behavioral Science*, N° 2, July 1957, 201-205. Was seen on 02/01/2022 in:

https://welcometorel.files.wordpress.com/2008/08/conceptpower_r-dahl.pdf

- عرف R. Dahl السلطة كقدرة شخص "أ" على جعل شخص "ب" فعل شيء لم يكن ليفعله دون تدخل أو وجود الشخص "أ".

⁵ Herbert Goldhammer et Edward Shils, Types of power and status, in *American Journal of Sociology*, Vol. 45, N° 2, Sep, 1939, 171-182.

بالإضافة إلى هذا كله، هناك من تصور السلطة بمثابة قدرة إحداث فرق في العالم، ومدى إمكانية التوقع التي توفرها بدائل الأفعال والسلوكات والممارسة الناجحة للتهديدات بالحصول على الخضوع.

تمت مقارنة السلطة أيضا، على أنها سبب للنتيجة المفضلة، ومشاركة في اتخاذ القرار، ومراقبة تدفق الطاقة وأشكالها المرتبطة بنسق قيم المعنى، وعدم التماثل المؤسس على التبادل التفاعلي غير المتوازن.

إضافة إلى كل هذا، تم من تمثيل السلطة أنها قوة كامنة¹ أو قدرة عامة على تحقيق أهداف النسق. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التأويلات المتباينة ليست حصرية ولا متنافية.

نعثر أيضا على بعض التحليلات التي تشير إلى أنه كيفما كانت تمظهرات السلطة (مصادرها وشرعيتها وأهدافها وطرق ممارستها) فهي تحيل إلى إمكانية إخضاع أفراد أو مجموعات على أفراد آخرين أو مجموعات أخرى والتأثير عليهم. وهنا، ننظر المقاربة الاستراتيجية إلى السلطة على أنها علاقة؛ أي أنها تركز على الطابع العلاقتي فيها. فبدون علاقة مع الآخر، لا وجود لممارسة السلطة عليه، السلطة إذن علاقة وليس إسنادا (Michel Crozier, Erhard Friedberg, 1977). وبما أن السلطة تتأسس على العلاقة، فلا سلطة بدون مبادلة، ومن ثم فلا سلطة دون مبادلة ودون تفاوض.

إضافة إلى الاختلافات بين ما يعتمد منه منظرو السلطة في تحليلاتهم؛ نجدهم يختلفون في الجوانب التي يركزون عليها (في السلطة). يؤكد بعض منظرو السلطة على مواردها، في مقابل تركيز آخرين على عملياتها وتشديد البعض منهم على نتائجها.

يكن جزء من تفسير التنوع المحير لمختلف دلالات مفهوم السلطة، فيما يرغب منظرون بعينهم اعتماده وفق خلفياتهم النظرية، فإذا كان بعضهم لا يسمح إلا بالسلطة المقصودة، فإن البعض الآخر يأخذ بالحسبان حتى السلطة غير المقصودة؛ أي تلك التي تحدثها النتائج الغير المتوقعة للفعل. وبينما هناك من لا يعتبر إلا السلطة الفعلية، نجد في

¹ Robert Bierstedt, An analysis of social power, in *American Sociological Review*, Vol. 15, N°6, 1950, 730-736.

المقابل من يرجح السلطة المحتملة أيضا، وفي مقابل بعض المنظرين الذين يولون أهمية للسلطة الفردية، يركز آخرون على السلطة الجماعية.

يشير Steven Lukes (1986) أنه من غير المحتمل إيجاد حل نهائي لهذه التباينات: «...تصبح الاختلافات عميقة أثناء اهتمامنا بالسلطة، وما يوحد مختلف وجهات النظر المتعلقة بها ضئيل جدا وشكلي، بحيث لا يمكن تقديم تعريف عام مرضي وينطبق على جميع الحالات»¹.

من الصعب بناء مفهوم موحد للسلطة بحث يكون شاملا لمختلف مستويات التحليل سواء الميكرو أو الماكرو سوسيولوجية (والميزوسوسيولوجية أيضا)، وتبعا لهذا، نحاول القيام بمراجعة نقدية لبعض المقاربات النظرية الرئيسة للسلطة، ثم طبيعتها في كل من التصورين الماكرو والميكرو.

ومن بين العديد من المقاربات الماكرو سوسيولوجية التي تصدت بالتحليل لظاهرة السلطة، نقتصر على ثلاثة تقاليد نظرية متنافسة؛ وهي الماركسية والوظيفية ثم الفيبيرية. وفيما يتعلق بالمقاربات الميكرو سوسيولوجية لتحليل مفهوم السلطة، نجد أنه في بعض النظريات و/ أو النماذج، ربما تكون السلطة مفهوما ضمنيا، نظرا لأنها تُناقش في سياق مفاهيم أخرى، نظير التأثير والضبط الاجتماعيين. وبدلا من عرض الاختلافات الدقيقة لمختلف المقاربات الميكرو سوسيولوجية - نظرا لوجود خطر الاختزال المبالغ فيه في هذه الطريقة - حددنا فئتين عامتين للدراسة وهما: نظرية التبادل والمقاربة البنائية.

إننا نقر بالصعوبة المحتملة في الجمع بين مختلف التصورات التفاعلية في مقارنة "بنائية" واحدة². ورغم تشابه هذه التصورات فيما بينها، فهناك بعض الاختلافات؛ وحيث تكون هذه الاختلافات ذات صلة بتحليلنا، سنعمل على الإشارة إليها، وبخلاف ذلك، ولأغراض تحليلية، سيتم معالجة التصورات على أنها تمثل مقارنة واحدة.

¹ Stephen McNamee et Michael Glasser, The Power concept in sociology: Theoretical assessment, in *Humboldt Journal of Social Relations*, FALL/WINTER, N° 1, 1987-88, 79-80.

² Steve Woolgar, Dorothy et Pawluch, how shall we move beyond constructivism? in *Social Problems*, Vol. 33, N° 2, 1985, 159-162.

فيما يخص نظرية التبادل، نلاحظ أن الانتباه موجه بشكل أولى تجاه نتيجة التفاعل، وعليه سنناقش عمل كل من George Homans و Games March و Herbert Simon و Richard Emerson من زاوية أخرى، تركّز المقاربات البنائية على صيرورة التفاعل، وتتضمن التقاليد النظرية، مثل التفاعلية الرمزية والإثنوميتودولوجية وأعمال Erving Goffman¹.

2. السلطة: بعض المقاربات الماكروسوسيولوجية

1.2. التقليد الماركسي والسلطة

تعتبر الطبقات الاجتماعية في نظريات "الطبقات الحاكمة" (عند Marx² و Mosca) بمثابة المجموعات الأساس في السلطة، بحيث تتمتع طبقة واحدة بالسلطة في حين أن أخرى لا تمتلكها. إن سلطة الطبقة هي سلطتها على طبقة أخرى وذلك بغض النظر عن الشكل السياسي أو القانوني للحكم³.

غالباً ما يتم الاعتقاد أن Karl Marx يدخل تحليل السلطة في العلوم الاجتماعية، ومع ذلك، لم يُفصل كثيراً في هذا المفهوم المركزي؛ بحيث لا توجد سوى إشارة ضئيلة إليه في كتاباته الأصلية. يربط Karl Marx السلطة عموماً بالهيمنة القمعية. حسب Karal Marx فهي متجذرة في وسائل الانتاج المادية؛ فمن يمتلك وسائل الانتاج الاقتصادي له السلطة على من لا يمتلكها. علاوة على ذلك، الهيمنة هي بمثابة اكتفاء ذاتي، بمعنى أنها تخلق حواجز للحراك (الانتقال من طبقة إلى أخرى) مما يديم الانقسامات الطبقية بمرور الزمن. وعلى مستوى الفرد، تُقيد بنية الهيمنة هذه الإرادة، وتحد السلطة من الاختيارات، خاصة فرصة

¹ Stephen McNamee et Michael Glasser, *The Power concept in sociology: Theoretical assessment*, in *Humboldt Journal of Social Relations*, fall/winter 1987-88, Vol. 15, N° 1, 79-104.

² يتصور Mosca أن حكم الأقلية هو سمة حتمية في الحياة الاجتماعية، بحيث أنه في جميع المجتمعات تظهر الطبقة الأولى، هي الأقل عدداً دائماً، وتؤدي جميع الوظائف السياسية وتحتكر السلطة ومزاياها، في حين أن الطبقة الثانية، يتم توجيهها والتحكم فيها من قبل الأولى.

³ Wlodzimierz Wesolwski, *Class Domination and the Power of Interest Groups*, in *The Polish Sociological Bulletin*, N° 3/4, 1962, in *The Polish Sociological Bulletin*, N° 3/4, 1962, 53-64.

التعبير الإبداعي عن الذات. في هذا السياق، ينظر إلى الاستلاب على أنه نتيجة للبنية العامة للمهيمنة. لقد أصبح هذا التأويل الموضوعي للسلطة المرتبط بالسيطرة على الموارد المادية التي تحد من الاختيارات الفردية جزءاً من الإرث الماركسي.

في مقالاته التي يتم الاحالة عليها كثيراً، يقدم النيوماركسي Steven Lukes فكرة تؤكد على أن امتلاك السلطة مرتبط بالسيطرة على الموارد في المقام الأول وليس التحكم في الرموز. وبينما يعترف Steven Lukes أن للسلطة مستوى إيديولوجي، فإنه يؤكد أن من يخضع لصاحب السلطة ليس بالضرورة أم يكون واعياً بأنه يدخل في علاقة سلطة. يمكن للفاعل "أ" أن يمارس سلطة على الفاعل "ب" إلى الحد الذي يجعل "أ" يؤثر على "ب" على عكس مصالح "ب" سواء كان "ب" واعياً بمصالحه الحقيقية أو غير واع.

يرى Nicos Poulantzas أن المصالح متجذرة في علاقات الانتاج الخاصة متجلية في سياق الصراع الطبقي، فمصالح الطبقات ليست مختلفة فحسب، بل تتناقض بشكل مباشر مع بعضها البعض؛ أي أن تحقيق طبقة لمصالحها لا يتأتى إلا بعدم تحقيق الطبقة الأخرى لمصالحها (لا يمكن للطبقتين تحقيق مصالحهما في نفس الوقت).

يؤكد منتقدو المقاربة الماركسية أنها -عموما- تتغاضى عن الأخذ بعين الاعتبار قواعد السلطة بخلاف الملكية، أي أن الصراع على السلطة وفق التصور الماركسي لا يتأتى خارج الصراع الطبقي بشأن من يسيطر على الملكية ووسائل الإنتاج (البنية التحتية)، ومن تم السيطرة على الأيديولوجيا (البنية الفوقية)؛ أي أن ماركس لم يعر الاهتمام لأي شكل أو نمط أو علاقة أخرى للسلطة مثل سلطة الخبير والتقني والتواصل والسلطة التراتبية كمتغيرات محددة لظاهرة السلطة... يقترح منظرو ما بعد الصناعة إلى أن التكوين والخبرة التقنية في المجتمعات المعاصرة ستحل مكان الملكية باعتبارها الفضاء الجديد للسلطة الاجتماعية. جادل Ralf Dahrendorf بأن الوضعية الهرمية قد حلت مكان الملكية باعتبارها المصدر الرئيس لعدم المساواة الاجتماعية. يشير آخرون إلى أن التحكم في مصادر القوة هو أساس السلطة في المجتمعات الحديثة. إن جميع هذه التصورات متشابهة على

مستوى تعريف السلطة من زاوية الموارد، على الرغم من اختلافهم بشأن الموارد الأكثر أهمية.¹

تشدد المقاربات الماركسية بشكل عام على تيمات أساس للسلطة وممارستها، من قبيل: السلطة والهيمنة الطبقية، وعمليات الوساطة بين هيمنة الطبقة الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية، إضافة إلى حدود السلطة وتناقضاتها القائمة في طبيعة الرأسمالية كنظام للعلاقات الاجتماعية.

تفيد السلطة عند Karal Marx على الاكراه، وهي في ملكية مجموعة معينة على حساب البقية. وتعد البنية التحتية الاقتصادية مصدرها الأساس. وعند غياب الاكراه الواضح فهذا لا يعني غياب الاستغلال، بحيث أن السلطة تتحكم بالبنية الفوقية، وبسبب فعالية الأيديولوجيات يتم ممارسة السلطة. وتلعب مؤسسات مثل الاسرة ونسق التعليم ووسائل الإعلام... دورا مهما في تعزيز القيم السائدة والمعايير والمعتقدات... وعبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتم قبول بنية السلطة في المجتمع.

2.2. التقليد الوظيفي والسلطة

لم يدمج August Comte و Herbert Spencer و Emile Durkheim مواضيع السلطة بشكل مباشر في نظرياتهم، بحيث ثم تأويل السلطة في هذه الأعمال المبكرة على نطاق واسع بالنظر إليها على أنها قدرة المجتمعات على التكيف مع الظروف السائدة في سياق واسع. تماشيا مع هؤلاء، بين Talcott Parsons بأن السلطة هي قدرة النسق الاجتماعي على "إنجاز الأمور" التي ينظر إليها بشكل جماعي على أنها "تستحق أن تنجز". وفي ظل الاستقرار، يتم توزيع السلطة بطريقة تلي حاجات النسق ككل وعلى أفضل وجه. قد تتطور الصراعات في تحديد أهداف النسق، لكن احتياجات النسق ستوجه أعضائه نحو توافق القيم.

يعرف Talcott Parsons السلطة باعتبارها قدرة عامة تضمن وفاء وحدات النسق التنظيمي بالتزامات معينة، وذلك عندما تكون هذه الأخيرة مشروعة في ما يتعلق بالأهداف

¹ Stephen McNamee, Michael Glasser, *The Power concept in sociology: Theoretical assessment*, in *Humboldt Journal of Social Relations*, fall/winter 1987-88, Vol. 15, N° 1, 79-104.

الجماعية وحيث يمكن توقع جزاءات سلبية ملموسة في حالة الرفض وذلك بغض النظر عن الطريقة المستخدمة لفرض هذه العقوبات وتبعاً لهذا التعريف، يمكن التأكيد على نقطتين أساسيتين، بداية، السلطة هي قدرة عامة وليست محددة، ويمكن نقلها من علاقة إلى أخرى وعليه تصبح مفهوماً قابلاً للتعدي.

يعتبر Talcott Parsons السلطة كشيء يمتلكه المجتمع ككل، بحيث يقاس مقدار السلطة في المجتمع بدرجة تحقيق الأهداف الجماعية، وعليه، كلما زادت كفاءة النسق الاجتماعي في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها من قبل أعضائه، كلما زادت السلطة في المجتمع.

يعرف هذا التصور بمفهوم المجموع المتغير للسلطة، حيث لا يُنظر إلى السلطة في المجتمع على أنها ثابتة، بدلاً من ذلك؛ فهي متغيرة، بمعنى أنها يمكن أن تزيد أو تنقص. كما يربط السوسيولوجي الأمريكي مفهوم السلطة بالمشروعية والتوافق والسعي لتحقيق أهداف جامعية (وليس فردية)، وبالتالي، استبعاد أي فكرة عن الصراع.

يمكن أيضاً أبعاد ملاحظتين فيما يخص السلطة باعتبارها خاصية عامة للنسق، الأولى مرتبطة بالتشكيك في فكرة تبادل السلطة من علاقة إلى أخرى، والثانية متعلقة بمماثلة Talcott Parsons بين السلطة والمال، بينما يمكن استعمال الأموال التي يحتفظ بها "أ" للحصول على موارد من "ب" و "ج"، هنا نرد على Talcott Parsons أن سلطة "أ" على "ب" نادراً ما تسمح له بممارستها أيضاً على "ج". من جهة أخرى، تم انتقاد مفهوم "قابلية تبادل سلطة" فعل ما (رهان ما) مع أخرى. في الواقع، إذا كان بإمكان أ الحصول على تبعية "ب" في مجال معين، فيمكنه أن ينتقل بشكل مختلف إلى مجال آخر. قدم Anthony Giddens نقداً آخر لفكرة مشروعية السلطة عند Talcott Parsons الذي لا يشير إلى أن السلطة دائماً ما تمارس على شخص ما، إنه يتجاهل عمداً طبيعتها الهرمية (السلطة) واختلاف المصالح.¹

¹ Anthony Giddens, *Power in the Recent Writings of T. Parsons*, Sociology, 1968, p. 26.

إن وجهة نظر بارسون حول تباين السلطة داخل المجتمع، تم أخذها من نظريته العامة للنظام الاجتماعي، حيث يرى بما أن الأهداف مشتركة بين جميع أعضاء المجتمع، فإن السلطة تُستخدم عمومًا في تعزيز الأهداف الجماعية. وعليه، بالنسبة لـ Talcott Parsons، فإن السلطة هي وجه تكاملي في النظام الاجتماعي تمامًا مثل التقسيم الطبقي الاجتماعي.

وعرفت Hanna Arendt السلطة باعتبارها نسقا للقدرة، وينصب التركيز هنا على التحكم بالرموز (مثل ضرورة التواصل) بدلا من التحكم في الموارد (مثل سيرورة الإنتاج). تعد السلطة بالنسبة لأرنت مماثلة للفعل الجماعي المشروع، فعبّر التواصل يقوم الفاعلون بتمكين فاعلين آخرين التصرف نيابة عنهم.

يختزل تيار الوظيفيين تعريف السلطة باعتبارها قدرة النسق، أي التقليل من قدرة الأفراد على الفعل بمفردهم. بدلا من ذلك، يتم موائمة السلوك الفردي وفقا لموضوع النسق، إذ تعود السلطة إلى النسق باعتباره كلا وليس للأعضاء الأفراد، وعلى سبيل المثال، انتقد Denis Wrong هذا التصور لتقديمه وجهة نظر "أكثر جموعية" للسلوك البشري. ونظرا للتركيز على النظام والاستقرار والاجماع في هذه الصيغ، هناك ميل للتجاهل أو التقليل من شأن الديناميات بين الأشخاص وعلاقات السلطة بين المجموعات.¹ ومن خلال تعريف Denis Wrong للسلطة "كقدرة بعض الأشخاص على تحقيق نتائج يهدفون إليها ويتوقعونها"² فقد تم طرح المشكل الأساس والكلاسيكي للعلاقة بين السلطة والمقاصد Pouvoir et Intention. تفيد المقاصد "الأهداف المتوقعة"، وعليه فهذه الأهداف أتوقع توفير لمقاصد تحقيقها مع عدم وجود ضمانات لهذا التحقق. بمعنى آخر، أن الأهداف الغير المتوقعة لا تدخل في إطار ظواهر السلطة.

إذا أقدم فاعل على أفعال ما لتحقيق نتائج ما، فحققها بالفعل، لكن نتجت عن أفعاله آثار أخرى لا يبتغيها، لكنه توقعها، فلا يمنع ذلك من القول بأن الفاعل في هذه الحالة

¹ Stephen McNamee et Michael Glasser, *The Power concept in sociology: Theoretical assessment*, pp. 83-84.

² Denis Wrong, *Power: Its forms, bases and uses*, New York, Harper and Row, 1980, p. 2.

كانت له السلطة. لكن إذا لم يتوقع تلك الآثار الزائدة فلا سلطة له، إلا إذا لم تتأثر نتائجه المقصودة بالآثار الزائدة.

مسألة أخرى، إذا قام شخص "أ" بسلوك يرضي حاجات الشخص "ب" دونما أمر أو نية صريحة من قبل هذا الأخير، هل يمكن القول أن الشخص "أ" يقع تحت سلطة "ب"؟ هنا نتحدث عن "قاعدة ردود الأفعال الاستباقية"¹ حسب تعبير Carl Friedrich، بمعنى أن "أ" يرغب في تجنب "ردة فعل" سلبية لـ "ب" إذا لم يأخذ بعين الاعتبار انتظارات هذا الأخير. اشتغل مفكر آخر، وهو Jack Nagel على هذه العبارة، "قاعدة ردود الأفعال الاستباقية" ليرفض اعتبار المقاصد باعتبارها مقياسا للمعرفة بالسلطة².

يحدد نموذج ناجل السلطة باعتبارها علاقة بين الأفضليات من جهة والنتائج من جهة أخرى، ومع ذلك، فقد أدرك أن هذه العلاقة ربما تنطوي أحيانا على متغير متداخل، وهنا أشار ناجل على وجه التحديد إلى "التسلسلات حيث تتداخل المتغيرات بين تفضيل أحد الفاعلين لفاعل آخر. لقد اقترح Jack Nagel مصطلح "التأثير غير المباشر" للإشارة إلى مثل هذه التسلسلات لأن الفاعل الأول على الأرجح، يؤثر بشكل غير مباشر على النتيجة من خلال التأثير على تفضيلات الفاعل الثاني³.

3.2. التقليد الفيبري والسلطة

يعد تعريف السلطة الذي اقترحه Max Weber أكثر التعاريف استحسانا واستشهادا به على نطاق واسع، فالسلطة بالنسبة للسوسيولوجي الألماني هي «احتمال أن يفرض فاعل إرادته في إطار علاقة اجتماعية على الرغم من وجود مقاومة محتملة مهما كان الأساس الذي يبني عليه هذا الاحتمال»⁴. إنه يميز بين نوعين أساسيين من

¹ Carl Friedrich, *Man and his government: an empirical theory of politics*, New York, McGraw-Hill, 1963, p. 203-204.

² Jack Nagel, *A Descriptive analysis of power*, Yale University Press, New Haven, 1975, p.20.

³ Larry Bartels, Power and Influence as a Covariance Structure, in *Political Methodology*, Vol. 11, N° 1/2, Cambridge University Press, 1985, 49-69.

⁴ Max Weber, *The theory of social and Economic organization*, Chicago, 1947, p.152.

السلطة، هيمنة الآخرين التي تعتمد القدرة على التأثير على مصالحهم والهيمنة التي تتأسس على السلطة التراتبية أي سلطة الأمر وواجب الطاعة (الالتزام).¹

يطبق Max Weber هذا التعريف على ثلاث مجالات أو ميادين رئيسة وهي الطبقة والمكانة والحزب. وعلى مستوى الممارسة العملية، نجد أن هناك تداخل كبير فيما بين المحاولة جاهدا لربح ميزة اقتصادية (طبقية)، وهيبة (مكانة) ومزية سياسية (حزب)، لكن، يتسم كل منها إلى حد ما بسمة تحليلية واستقلالية إمبريقية. في المجال الاقتصادي، لتحديد السلطة؛ تعمل النقود كأساس رئيس للسيطرة وتعد الحوافز من أهم وسائلها. يتم تصور الدولة (الحزب) باعتبارها تنظيم العنف المشروع. في هذا المجال، تشكل الأسلحة موارد السلطة الحاسمة والإكراه هو الوسيلة الرئيسة للسيطرة، كما أن المكانة عند Max Weber هي أيضا ساحة صراع يتنافس فيها الأفراد والجماعات على مختلف التعاريف الرمزية للمعنى والواقع. تكون الأفكار هنا بمثابة المصادر الحاسمة للسلطة، ويكون الإقناع العملية الرئيسة لها. يمثل الدين والتربية والأسرة أمثلة على مكانة المؤسسات التي تنتج هذا النوع من الصراع. وتشكل الهيمنة موضوع فيبر الأساس، وهي ظاهرة ماكرو اجتماعية تتموقع في المستوى الكلياني، وقد اعتمد أسس شرعية الهيمنة سواء التقليدية والكاريزماتية وأيضا الهيمنة العقلانية (القانونية) لفهم كيفية حل إشكالية السلطة في المجتمعات الأوروبية.

وعلى الرغم من أن نموذج Max Weber للسلطة هو الأكثر شهرة، إلا أنه يفتقد إلى جوانب عدة هامة؛ نذكر على سبيل المثال: لا تقدم نظرية فيبر أي إجراء لقياس مقدار السلطة، أي أن السوسيولوجي الألماني ركز في نظريته عن السلطة على فهم أشكال الهيمنة لفهم التحولات التي طرأت على المجتمع الأوروبي لحل مشكلة الهيمنة؛ وذلك عبر الانتقال من الهيمنة التقليدية أو الكاريزمية إلى هيمنة عقلانية قانونية. ونظرا لأن الانماط المثالية عنده هي أدوات كشفية لمجريات الأمور، فلا يوجد أساس ملموس للمقارنة التجريبية؛ فتركيز Max Weber على بنيات السلطة الرسمية يقلل من قدرة المرؤوسين على التلاعب

¹ Peter Blau, Critical Remarks on Weber's Theory of Authority, in *The American Political Science Review*, Vol. 57, N° 2, American Political Science Association, 1963, 305-316.

بعلاقة السلطة¹ تجدر الإشارة إلى أن هدف Max Weber من خلال تركيزه على السلطة الرسمية - التي تميز الظاهرة البيروقراطي - تجلى بالأساس في فهم آليات ممارسة الهيمنة في المجتمع.

طرح Max Weber مفهوم السلطة في سياق المجتمع والدولة، وبالرجوع إلى تعريفه للسلطة، يشير Max Weber إلى حالات ممارستها حيث يطيع الفاعل أمراً معيناً صادراً عن شخص آخر. وتتعج مفاهيم الطبقة والمكانة والحزب إلى جانب تحليله للدولة والبيروقراطية بمثابة مركز مفهومه عن السلطة؛ بحيث تركز كل مجموعة حول السلطة أو تتجه كنقطة صراع مستقلة.

أدرج Max Weber الطبقة والمكانة والحزب كأبعاد ثلاثة للتقسيم الطبقي في المجتمع، وهو مؤثر على عدم تجاهله المصادر الاقتصادية والطبقية للسلطة، بحيث اعتبرها من أهم المصادر وخاصة في الرأسمالية. لكن Max Weber يؤكد على أن السلطة لا تنشأ فقط من المصادر الاقتصادية، أي علاقات السلطة على ملكية أو عدم ملكية وسائل الإنتاج، بل تنبثق أيضاً من المكانة أو الحزب.

وعند تناوله للسلطة على المستوى الماكرو، تعد مفاهيم Max Weber حول السلطة والهيمنة مفاهيم مرتبطة بشكل وثيق فيما بينها، بحيث يميز بين الهيمنة الكاريزمية وأساس السلطة هنا هي كاريزما القائد؛ بحيث تمكنه (أي القائد) من الانفصال عن الشخص العادي حتى يتم معاملته معاملة استثنائية. أما الهيمنة التقليدية فأساس سلطتها هي التقاليد وتعد الأبوية مثالا على الهيمنة التقليدية. أما أساس السلطة في الهيمنة القانونية العقلانية فهو القانون الشرعي.

3. السلطة: بعض المقاربات الميكروسوسيولوجية

1.3. نظرية التبادل: في تعدد صياغاتها

عرف كل من Harold Kelley و Gohn Thibaut السلطة باعتبارها قدرة على التأثير في جودة نتائج الآخرين، هذا التصور الذي يشار إليه باسم نظرية التبادل والذي

¹ Stephen McNamee, Michael, Glasser, *The Power concept in sociology: Theoretical assessment*, p. 84.

يتبناه George Homans و Peter Blau يعالج علاقات السلطة مباشرة أكثر من المقاربات الأخرى التي ناقشتها حتى الآن. تتجلى الفرضية الرئيسية لتصور التبادل في اعتبار أن الأفراد من المرجح أن يتصرفوا في أي وضع حالي بطريقة تؤدي إلى زيادة المزايا المنتظرة إلى أقصى حد مع تقليل التكاليف، هذه النسبة المنتظرة من التكلفة-الربح مشروطة بدورها بالخبرة السابقة. من المرجح أن يختار الفاعل الفردي مَسِير الفعل الذي أسفر في حالات سابقة متشابهة عن مكافآت وتجنب الفعل الذي أدى في الماضي إلى تكبد التكاليف أو العقاب. حسب Peter Blau، شروط التبادل تقتزن بممارسة السلطة بحيث أن اختلافات الظروف المادية والاجتماعية في المجتمع ناتجة من الاختلافات في السلطة. وتبعاً لذلك، يقول بلو أن الأفراد الذين يحتاجون إلى خدمة من شخص آخر لتقديمها يمتلكون البدائل الآتية:

أولاً: يمكنهم تزويده بخدمة يريدونها بشكل ملح وذلك بما يكفي لحثه لتقديم خدمته في المقابل.

ثانياً: قد يحصلون على الخدمة اللازمة في مكان آخر.

ثالثاً: يمكنهم إجباره على تقديم الخدمة.

رابعاً: قد يستقيلون للاستغناء عن هذه الخدمة¹.

تقدم النسخ الأخرى من نظرية التبادل صوراً أقل تطرفاً وأقل حساباً وأكثر مرونة لشخصية الإنسان. استبدل James March و Herbert Simon (*Models of bounded rationality: economic analysis and public policy*)، على سبيل المثال، مفهوم تعزيز الأرباح المرضي، وقما باستبدال «أفضل مصلحة مدركة» بالعقلانية المحدودة. إن الفاعلين لا يحتاجون إلى زيادة أقصى الأرباح كل مرة، بل يسعون إلى تحقيق الرضا وبلوغ نسبة تكلفة وفائدة منطقيتين ومقبوليتين. يتيح مفهوم العقلانية المحدودة للقيم بالاضطلاع بدور في عملية صنع القرار؛ وستعمل الوحدات تبعاً لأفضل المصالح المتوقعة ما دامت هذه المصالح لا تنتهك المعايير السائدة².

¹ Peter Blau, *Exchange and Power in social life*, Wiley, New York, 1964, p.118-119.

² Stephen McNamee et Michael Glasser, *The Power concept in sociology: Theoretical assessment*, p. 86-87.

تعتبر "نظرية التبعية" نسخة أخرى لنظرية التبادل، بحيث يعد عالم النفس الاجتماعي¹ Richard Emerson من صاغ بداية نظرية التبعية. وقد تم اعتمادها لاحقا من قبل علماء التنظيم، ومند تلك الفترة تم تطبيقها في الغالب في دراسة التنظيمات الرسمية. تم تطبيق تصورات من هذه النظرية إمبقيا لدراسة السلطة داخل التنظيم مع بعض النجاحات المعتبرة²، كما تم تطبيق بعض مبادئ مقارنة Richard Emerson على المستوى الدولي لتحليل النظام الاقتصادي العالمي. خلافا لنسخة نظرية التبعية في الأدبيات التنظيمية التي تشدد على الترابطات الوظيفية المتعلقة بتقسيم العمل، تؤكد مقارنة الأنساق العالمية على الطابع الاستغلالي للتبعية المتجذرة في هيمنة الدول الصناعية "المركزية" على الدول "الهامشية" الأصغر والأقل تقدما. ومن المفارقات أن هاتين المجموعتين النظريتين تبنيتا الفكرة الرئيسة نفسها، وفي إحدى الحالات طورنا نظرية وظيفية للتنظيمات، وفي حالة أخرى، طورنا نظرية ماركسية للإمبريالية العالمية.

يتصور Richard Emerson موضوعية السلطة بالعلاقة مع التبعية البيئية بحيث يعتبر أن التبعية المتبادلة شرط ضروري للسلطة على الرغم من أن التبعية المتبادلة بحد ذاتها ليست كافية لحساب توزيع السلطة مع مرور الوقت³. وفقا للصياغة الأصلية Richard Emerson⁴، ينظر للسلطة على أنها ملكية علاقة اجتماعية وليست صفة للفاعلين الفرديين، لأن القول بأن أحدا يمتلك السلطة لا معنى له ما لم يتمكن من تحديد "على من". يتجلى المبدأ الجوهرى لهذا التصور في كون السلطة تكمن ضمنا في تبعية "الأخرين"، وبالتالي فإن سلطة "أ" على "ب" تعادل تبعية ب على "أ". إذا كانت سلطة "أ" و "ب" متساوية، يقال عندها أن علاقة السلطة متوازنة أو محايدة. وإذا كان هناك تفاوت في علاقة السلطة بين "أ" و "ب"، فيقال أن العلاقة في حالة اختلال التوازن.

¹ Richard Emerson, Power-dependence relations, in *American Sociological Review*, Vol. 27, N° 1, 1962, 31-41.

² Jeffrey Pfeffer, Gerald Salanik, Organizational decision making as a political process: the case of a university budget, in *Administrative Science Quarterly*, Vol. 19, N° 2, 1974, 135-151.

³ Mary Rogers, The Topic of Power, in *Human Studies*, Vol. 5, N° 3, 1982, 183-194.

⁴ Richard Emerson, Power-Dependence Relations, in *American Sociological Review*, Vol. 27, N° 1, 1962, 31-41

يمكن أن يكون ميزان السلطة، في الوضعيات المترابطة، قد تغير من خلال استراتيجيات مختلفة. يشير Richard Emerson لهذه الاستراتيجيات باعتبارها عمليات متوازنة وأورد أربعة احتمالات وهي: الانسحاب (يقلل "ب" الحاجة إلى كل ما يتحكم به "أ")، تمديد شبكة السلطة (يجد "ب" البدائل)، انبثاق المكانات (يحتاج "أ" زيادة ما يتحكم به "ب")، تشكيل الائتلاف (قد يفقد "أ" مصادر بديلة لكل ما يسيطر عليه "ب"). ينبثق متغيران مركزيان مستقلان من نموذج Emerson، الأول هو عدد البدائل المتاحة لأي من الطرفين، والثاني هو درجة الاستثمار التحفيزي لكل طرف تجاه ما يتحكم به الآخرون.

استندت وتوسعت العديد من الدراسات على الصياغة الأولية لـ Emerson حيث استعملت التحقيقات المخبرية لاستكشاف الشروط التي يحدد فيها استخدام السلطة بعوامل بنائية أو معيارية¹. بحث كل من Lawler Edward و Samuel Bacharach (1979) في الآونة الأخيرة، التمييز بين السلطة القائمة على التبعية والسلطة المؤسسة على القدرة العقابية وكذلك التمييز بين السلطة النسبية (اختلافات السلطة) والسلطة الكلية (أو السلطة عبر العلاقة بين الفاعلين). وجد الباحثون أن الفوارق بين التبعية مقابل القدرة العقابية وبين النسبية مقابل السلطة الكلية مهمة لتفسير مختلف مسارات الفعل (أي الامتياز مقابل أساليب الخسارة) من جانب المتفاعلين. خلص المحققون إلى أن هناك حاجة لنظرية التبعية للسلطة لكي "...تتعامل مع الأشكال العقابية للسلطة وبالتالي تقدم مقاربة للربط بين قدرة السلطة واستخدامها.

أخيراً، وفي إطار تقليد التبادل، تم توجيه قدر كبير من البحوث حول السلطة تجاه الدراسة الرياضية وتشكيل كل من علاقتي السلطة وعملياتها. وقد تم دراسة الائتلاف وتشكيله على مستوى رياضي عام (Caplow 1956؛ Gamson 1961؛ Komorita و Lawler؛ Chertoff 1973 و Yongs 1975)، إضافة إلى ذلك، قامت دراسات عديدة بالبحث في تشكيل الائتلاف والسلطة باستعمال مفاهيم نظرية الألعاب² (Shapley و Shubik

¹ Karen Cook et Richard Emerson, Power: equity and commitment in exchange networks, in *American Sociological Review*, Vol. 43, N° 5, 1978, 721-739.

² يمكن الرجوع إلى هذا العمل والذي يعد مرجعاً أساسياً في نظرية اللعب:

John Von Neumann, Oskar, Morgentern, *Theory of games and economic behaviour*, Princeton University Press, Princeton, 1953.

1954؛ Luce و 1956؛ Rogow؛ 1962؛ Harsanyi؛ 1970؛ Rapoport؛ 1975؛ De Swann). وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على السلطة بوصفها "علاقة سببية" أو من حيث تحقيق النتائج المقدمة للأفضليات (1953؛ Simon؛ 1975؛ Nagel) وقد كانت هناك مساعي في وصف تمثل علاقة السلطة بالمعنى الرياضي (1956؛ French؛ French و 1959؛ Raven؛ Harary 1959).

سعت أعمال نظير تلك المتعلقة ب Jack Nagel وغيره إلى البحث المباشر والتعريف الشامل لمفهوم السلطة نفسها، ويعرف ناجل، على سبيل المثال، السلطة بأنها علاقة سببية بالأفضليات أو أنها قدرة الفرد على تحقيق نتيجة. أسس ناجل مفهومه للسلطة بناء على مفهوم Simon للعلاقة السببية وينادي بدوره إلى تطبيق مناهج القياس والاستنتاج السببي في دراسة السلطة. ويعتبر تحليل المسار مجرد مثال لهذا المنهج في تركيز الاهتمام على النتائج، ويشير ناجل إلى استعمال النماذج العمودية للكتل والمجموعات block-recursive model والنماذج التي يمكن تحديدها بوصفها أداة لدراسة مقدار الفرق في النتائج والذي يمكن تفسيره بالتفصيل المسبق. هكذا، يمكن قياس سلطة الفرد أو المجموعة وتلخيصها على أنها قوة معامل المسار المرتبط بنتائج الأفضليات.

وعلى العكس من ذلك، يعرف كل من John French (1956) وأيضا Raven¹ و Bertram French John (1959) السلطة على أنها تأثير عقلائي وتأثير من حيث التغيير، ويتم تعريف التغيير بأنه التبدل أي تغيير في حالة جزء من النسق A مع مرور الوقت. ويقاس مقدار التغيير بحجم الفرق بين حالات النسق A في المرة الأولى والثانية. إن تأثير فاعل X على

وتتأسس نظرية اللعب على افتراض أن جهد المشاركين هو زيادة للربح إلى أقصى حد وتحليل الخسارة المحتملة (مبدأ الحد الأدنى-الحد الأقصى). وضع عالم الرياضيات جون فون نيومان John Von Neuman الأساس لنظرية الألعاب في عشرينيات القرن الماضي (بعد جهود الرياضي الألماني Ernst Zermelo). حيث نشر بالاشتراك مع الاقتصادي أوسكار مورجينستيرن Oskar Morgenstern عملاً شاملاً بعنوان نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي (1953) والذي تناول بالتفصيل مسألة اتخاذ القرارات العقلانية. ارتبط تطور نظرية اللعب (الاستراتيجية) بمشاكل تطور الصناعة والتجارة الحديثين أو قيادة الدولة أو تدبير النشاط الحربي. في جميع هذه المجالات والكثير من الأخرى، هناك حاجة للقرارات العقلانية في المواقف الصعبة للغاية مع معرفة غير مكتملة بسلوكات المشاركين الآخرين. حدد نيومان ومورجينستيرن هذه الوضعيات على أنها "ألعاب" بالمعنى الرياضي، واكتشفا القواعد التي يتم إنشاؤها فيها.

¹ يقترح French و Raven عدة مصادر للسلطة القيادية، نظير الاكراه والمكافأة والشرعية والخبرة والمرجعية والمعلوماتية، وعند استخدام كل شكل من أشكال السلطة للتأثير على شخص ما؛ يكون لذلك تأثير على العلاقات ومخرجاتها.

فاعل Y يتحدد بتأثير X على النسق A في مجال حياة Y. هذه السلطة القوة الأقصى الناتجة عن قوتين تم تكوينهما من أفعال X: القوة التي يمكن أن ينشئها X على النسق A للتغيير في اتجاه محدد و B القوة المقاومة في الاتجاه المعاكس؛ فالقوة التي يمكن أن ينشئها X مشروطة بنتيجة Y على X أو بقواعد السلطة. حدد كل من الباحثين خمس أسس: (1) مكافأة السلطة استنادا إلى إدراك Y بأن X لديه القدرة على التوسط في المكافآت، (2) السلطة القهرية استنادا إلى إدراك Y بأن X يمكنه أن يتوسط للعقوبة، (3) السلطة المشروعة استنادا إلى إدراك Y كون X لديه الحق في تحديد السلوك، (4) السلطة المرجعية استنادا إلى تحديد هوية Y مع X، (5) سلطة الخبر استنادا إلى إدراك Y على أن X يمتلك بعضا من المعرفة أو الخبرة الخاصة. تجدر الإشارة هنا، أنه بالإمكان تشغيل أكثر من قاعدة في وضعية ما.

تتمثل الميزة الجوهرية لتصور التبادل في تركيزه المحدد على مستوى التفاوض في العلاقة الاجتماعية، ومن تم يوفر هذا المنظور طريقة أكثر واقعية للنظر لعلاقات السلطة ويساعد على التقييم الإمبريقي للتباينات مع الأفراد. مع ذلك، يشير أغلب من ينتقد نماذج التبادل إلى أنها تقتصر بالدرجة الأولى على التفاعلات الفردية. إنها تركز على متغير واحد أو عدد محدد من منها في العلاقات الاجتماعية، كما تنزع إلى أن تكون قائمة على التوجيه نحو تحقيق أفضل المصالح الموضوعية للفاعلين بدلا من السماح لفكرة ما للمصالح الذاتية، بما في ذلك أهمية بعض المكافآت والتكاليف بالنسبة لهم. وأخيرا، لا تتعامل نظريات التبادل بشكل كاف مع ظواهر المستوى المؤسسي، يقلل هذا المنظور من القدرة التراكمية للتنظيمات الرسمية.¹

2.3. المقاربات البنائية: التفاعلات والوضعيات

لتفادي خطر بعض التعميم المفرط، قمنا بدمج التفاعلية الرمزية والإثنوميتودولوجيا والفينومينولوجيا وتصور Erving Goffman التفاعلي (1959-1979) على أنها تشكل مقاربة بنائية للسلطة. تركز هذه المقاربة على التفاعل وعلى العلاقة الاجتماعية بعلى مدى فترة من الزمن. يشدد هذا المنظور على الطابع الاجرائي والطبيعة

¹ Stephen McNamee et Michael Glasser, *The Power concept in sociology: Theoretical assessment*, in *Humboldt Journal of Social Relations*, 1987-88, Vol. 15, N° 1, 79-104.

المبنية للواقع. يبني الفاعلون الفرديون بهذا المعنى واقعهم الخاص مع إيلاء الاعتبار بعناية لطابعه التفاوضي والمتغير، وبهذه الطريقة، يوجه الاهتمام تجاه النوعية الذاتية للسلوك الاجتماعي مع التشديد على الرموز والمعنى؛ ولا يمكن هذا الأخير أن يكون موجودا وبصرف النظر عن تصورات الأفراد فيما بينهم في التفاعل مع بعضهم البعض.

يؤكد Georg Simmel (1950) على هذه الخاصية البين ذاتية في مناقشته للهيمنة. ووفقا للطابع الثنائي والجدلي لنظريته، يشير سيمل إلى تبادلية العلاقة بين الرئيس والمرؤوس. لا يمكن تفسير الهيمنة على أنها ملكية للأفراد أو اعتبارها مجرد تدفق للتأثير في اتجاه واحد. تتضمن الهيمنة على الترابط بين سلوكيات الفاعلين، ومن ثم فهي في حد ذاتها شكل من أشكال التفاعل.

ومع أن Georg Simmel يتطرق، بشكل أو بآخر، لمفهوم السلطة وعلاقة السلطة في تحليله للهيمنة، فإن هذا المفهوم (أي السلطة) لم يكن في حد ذاته موضوعا متداولاً في الأدبيات التفاعلية. مع ذلك، يبدو أن بعض مفاهيم السلطة بالمعنى التأثيري والتحكمي في سلوكيات الآخرين هو بمثابة سمة مركزية للتصور التفاعلي. في الواقع، مع التركيز على اللغة والتواصل وبناء المعنى والطبيعة المتغيرة للواقع، الاهتمام الجوهرى للمقاربة التفاعلية هو بالضرورة أن يؤثر الناس باستمرار على سلوكيات بعضهم البعض ويشكلونها وهم يخطرطنون في تفاعل مستمر. وبينما يتفاعل الناس، فإنهم يسعون إلى تعريف وضعهم الذي سيمتج معنى لأفعالهم ولأفعال الآخرين. وأثناء بناء هذا التعريف، هناك "شد وجذب" حيث يعرض الأشخاص ويرفضون ويقبلون ويواجهون مختلف خطوط الأفعال أو السلوكيات.

قد يكون الشخص، في العديد من الوضعيات، قادراً على التأثير في سلوك شخص آخر إذا كان هناك ما اصطلح عليه Dan Miller وزملاءه (1978) "بعدم القدرة على التوقع"، وذلك في عملهم الموسوم بـ *Studies in Symbolic Interaction* تكون الميزة التفاعلية والتفاوضية، أي القدرة على التأثير والتحكم، في أيدي الفرد أو الأفراد الذين يستوعبون الوضعية بشكل أفضل، وفي مثل هذه الحالات، قد يكون شخص ما وافذاً جديداً إلى وضعية ما ويوجد فيها مشاكل معينة، في حين، يكون الشخص الآخر، بحكم الخبرة أو المركز جزء من قواعد السلوك المعمول بها. وأياً كانت الحالة، كما يرى المؤلفون، فإذا لم

يستطع شخص ما توقع سلوك الآخر في الوقت المناسب، فإن سلوك الأول سيصبح منظما من قبل الشخص الثاني.

تستند فكرة مماثلة إلى مفهوم Erving Goffman حول تدير أو إدارة الانطباع والنظام التفاوضي في عمله، حيث يسعى إلى البحث في السلطة السياسية بشكل مباشر في إطار تفاعلي. ويعتبر نقاش Peter Hall مهما جدا وذلك لسببين: (1) يستكشف بالتحديد مفهوم السلطة وفق تصور تفاعلي، (2) يسعى بذلك إلى إدماج المنظور على المستوى الماكرو تحليلي. يشير Peter Hall إلى أن الحقيقة الاجتماعية الأساس للمقاربة هو الفعل المشترك أو السلوكيات المتبادلة للأفراد في التفاعل. زيادة على ذلك، تمثل المساواة والتفاوض أمران مركزيان لفهم عملية الفعل المشترك، إنها الطريقتان الأكثر تداولاً من قبل الناس لحل مشاكلهم وأوجه الغموض والنزاعات (والصراعات) والتوترات. إن هذا الجانب من السلطة هو ما يوفر أدوات لفهم نتائج التفاعلات المتفاوض عليها وتحليل العمليات التي من خلالها يتم تحديد هذه النتائج.

تبعاً للباحث Walter Buckley (*Sociology and Modern Systems Theory*) يرى السوسيولوجي Peter Hall أن السلطة تحدث في وضعيات تتسم بالأهداف الخاصة والاختلافات والتنافس. وبينما يقر Peter Hall بوجود حدود لتصور Walter Buckley، فإن الظروف الاجتماعية تعزز مفهوم النظام التفاوضي وتربط السلطة به. ولا ينظر للسلطة على أنها تنطوي على القوة والعقوبات السلبية فقط، بل أيضاً على ميكانيزمات مثل الإغراءات والسرية والاقناع والتجاهل في المجال السياسي، ينظر Peter Hall أولاً للمساومة على الموارد المادية أو منح مكافآت وإغراءات مشروطة من خلال التفاوض، ثم تتحول إلى نقاش أكثر استفاضة بشأن تدير الانطباع السياسي ومراقبة تدفق المعلومات والتلاعب بالرموز.

وفي نقاش لاحق، يتناول Peter Hall العلاقات غير المتماثلة بين السلطة والسلطة والتراتبية حيث ينظر إليهما مثل نمطين مثاليين يمثلان طرفي نقيض للتراتبية نفسها. تمثل السلطة التراتبية، باختصار، التوجيه أو السيطرة على سلوك الآخرين لتعزيز أهدافهم الخاصة. وتعتبر السلطة والسلطة التراتبية من منظور التفاعلية/البنائية أدوات إرشادية تسمح بفحص الأسباب المختلفة للسلوك. ويقول هال بوجود نتائج تفاضلية مهمة للعلاقات

غير المتماثلة بحيث من المرجح، على سبيل المثال، أن يكون للجانب المهيمن شعورا أقوى بالثقة و«رأي» أكبر في إنشاء ثقافة العلاقة كما يمكن للجانب المهيمن أن يكون له وقع كبير في تحديد القيم والمعاني والتعاريف الاجتماعية وبنيات الواقع التي يؤولها الناس ويتفاعلون معها.

وبناء على ما تقدم، يعتبر هال بأن شكل السلطة هو القدرة على بناء الوضعيات التي سيتفاعلون فيها مع المرؤوسين، وقد وصف Tom Baumgratner هذه القدرة "بما وراء السلطة" أو مراقبة العلاقات. تنشأ الوضعية التي يلعب فيها المرؤوسون المشاركون مع احتمال أقل للنجاح ومزيدا من العيوب ومخاطر أعلى. وتشكل ما وراء السلطة مراقبة للبنية والعلاقات الاجتماعيتين، بحيث من الممكن أن يبدأ المرؤوسون في افتراض أن هذه الوضعيات طبيعية ومعتادة، ومع مرور الوقت تصبح بنية العلاقة مجسدة ومسلما بها. ويمكن للجانب المهيمن الحفاظ على هذه الوضعية عن طريق استعمال الموارد بكيفية مقيدة ومحكمة.

كما ذكر أنفا، يتسم عمل هال بالأهمية نظرا لاهتمامه بالعلاقة بين العمليات الميكرو والبنيات الماكرو، ومن الواضح أن سلطة "الفعل" هي سلطة علائقية بحيث أن كل جانب يؤولها ويعطي معنى لأفعال الآخرين من حيث تنفيذ مقاصد كل جهة. إن الاهتمام بثقافة العلاقة وبمفاهيم نظير ما وراء السلطة يقر بتأثير البنية الاجتماعية. بشكل عام، يتم تحقيق السلطة انطلاقا من حمل الآخرين على تقبل وجهات نظر الآخر؛ ويتحقق ذلك بالتحكم والتأثير واستدامة تحديد الوضعية على اعتبار أنه في حالة تمكنك من جعل الآخرين يشاركون واقعك، فبإمكانك جعلهم يتصرفون على النحو الذي تقرر.

من بين المزايا المركزية للمقاربة البنائية - كما هو موضح أعلاه- أنها تسمح للفرد إدراك الوضعية، وأنه يتموضع جيدا للتعامل مع التغيرات في تحديد الوضعية. ويتيح التركيز على العملية في كلا الاتجاهين تدفق السلطة وتراتبيتها غير الرسمية وغير المباشرة. وعلى عكس التصور التبادلي، تقول المقاربة البنائية بإقامة علاقات اجتماعية مستمرة على المدى البعيد؛ كما أنه بالرغم من كون Georg Simmel لم يتحدث عن السلطة في حد ذاتها، إلا

أن مفهومه عن الهيمنة يبدو وكأنه يتيح التفاعل السيكلوجي والمؤسساتي مع الاعتراف بالتأثيرات الأكثر نشاطا وسلبية على السلوك.

تتجلى الحدود الأساس لهذا التصور، باستثناء عمل هال وتحليل Erving Goffman، في تركيزه شبه الحصري على المستوى الميكروسوسيولوجي لتفاعل المجموعة الصغيرة وعملاتها. وقد تم انتقاد هذا التصور أيضا لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية والتعامل معها. وأخيرا، ينتج التركيز المشترك على الذاتية والعملية صعوبة في فهم كيفية استعمال الموارد لتحقيق غايات ما مرغوب فيها أو نتائج معينة.

خاتمة

إذا كان تنوع الدلالات والأبعاد والمكونات هو ما ميز -ولا زال يميز- التناول السوسيولوجي لظاهرة السلطة إن على المستوى الماكرو أو الميكرو وأيضا الميزو، فإن أهم ملاحظة يمكن طرحها، هي كون أن السلطة تأرجحت بين ثلاث تحليلات بارزة. هناك من اعتبرها بمثابة مفهوم استعداداتي¹؛ أي أن للفرد استعدادات تمكنه من اكتساب السلطة، وقد كان هذا تصور جزء مهم من علماء الاجتماع الفرديين.

وبين من اعتبرها مفهوما موضعيا² مرتبطا بالوضعية في البنية الاجتماعية، وهو ما يقول به علماء الاجتماع البنويون. وبين تصور ثالث للسلطة يعتبرها أنها مرتبطة بوضعية التفاعل (Michel Crozier و Erhard Friedberg مثلا) ويعتبرون الاستعداد والوضع على أن لهما طبيعة افتراضية ما لم تسمح وضعية التفاعل باستعمالهما، وهو ما يعتقد فيه أصحاب التصور العلاقتي للسلطة.

وأمام هذه التصورات الثلاثة المتنافسة سوسيولوجيا (الاستعداداتي والموضعي والعلاقتي)، يطرح سؤال إبستمولوجي ملح بخصوص العلاقة بين هذه التصورات في ظاهرة

¹ اخترت «مفهوم استعداداتي» بمثابة ترجمة لعبارة dispositional concept والمقصود بها أن للفرد

استعدادات تمكنه من اكتساب السلطة وهذا تصور جزء مهم من علماء الاجتماع الفرديين.
² يعتبر البنويون أن السلطة مفهوم موضعي positional concept مرتبط بالوضعية في البنية الاجتماعية.

السلطة، بمعنى؛ إلى أي حد يمكن الحديث عن قطيعة أو علاقة بين مختلف مستويات السلطة فيما بينها؟

بيليوغرافيا

- Giddens, Anthony, *Power in the Recent Writings of T. Parsons*, Sociology, London, 1968.
- Friedrich, Carl, *Man and his government: an empirical theory of politics*, New York, McGraw-Hill, 1963.
- Wrong, Denis, *Power: Its forms, bases and uses*, Oxford, Basil Black well, New York, Harper and Row, 1980.
- March, James Games, and Simon, Herbert Alexander, *Organizations*, Wiley, New York, 1985.
- Goldhammer, Herbert, et Shils, Edward, Types of power and status, in *American Journal of Sociology*, Vol. 45, 1939, 171-182.
- Nagel, Jack, *A Descriptive analysis of power*, Yale University Press, New Haven, 1975.
- Goetschy, Janine, Les théories du pouvoir, in *Sociologie Du Travail*, vol. 23, N° 4, 1981, 447-467.
- Pfeffer, Jeffrey, et Salanik, Gerald, Organizational decision making as a political process: the case of a university budget, in *Administrative Science Quarterly*, Vol. 19, N° 2, Jun, 1974, 135-151.
- Cook, Karen, et Emerson, Richard, Power: equity and commitment in exchange networks, in *American Sociological Review*, Vol. 43, N° 5, Oct 1978, 721-739.
- Bartels, Larry, Power and Influence as a Covariance Structure, in *Political Methodology*, Vol. 11, N° 1/2, Cambridge University Press, 1985, 49-69.
- Campenhoudt, Luc Van, et Quivy, Raymond, *Manuel de recherche en sciences sociales*, 4éditions, DUNOD, Paris, 2011.
- Rogers, Mary, The Topic of Power, in *Human Studies*, Vol. 5, N°. 3, Jun- Sep, 1982, 183-194.
- Weber, Max, *The theory of social and Economic organization*, Free Press, Chicago, 1947.
- Bachrach, Peter, et S. Baratz, Morton, The two faces of power, in *American Political Science Review*, Vol. 57, N° 4, Dec, 1962, 641-651.
- Blau, Peter, Critical Remarks on Weber's Theory of Authority, in *The American Political Science Review*, Vol. 57, N° 2, Jun, American Political Science Association, 1963, 305-316.
- Blau, Peter, *Exchange and Power in social life*, Wiley & sons, New York, 1964.

- Boudon, Raymond, et Fillieule, Renaud, *Les Méthodes en Sociologie*, PUF, Paris, 2012.
- Emerson, Richard, Power-dependence relations, in *American Sociological Review*, Vol. 27, N° 1, Feb, 1962, 31-41.
- Bierstedt, Robert, An analysis of social power, in *American Sociological Review*, Vol. 15, N°6, Dec, 1950, 730-738.
- Dahl, Robert, The concept of power, in *Behavioral Science*, Vol. 2 July, 1957, 201-216.
Was seen on 02/01/2022 in:
https://welcometorel.files.wordpress.com/2008/08/conceptpower_rdahl.pdf
- McNamee, Stephen, et Glasser, Michael, The Power concept in sociology: Theoretical assessment, in *Humboldt Journal of Social Relations*, fall/winter 1987-88, Vol. 15, N° 1, 79-104.
- Wesolwski, Wlodzimierz, Class Domination and the Power of Interest Groups, in *The Polish Sociological Bulletin*, N° 3/4, January-June, 1962, 53-64.